

الهجرة من القرية إلى المدينة " دراسة تقويمية "

(المملكة العربية السعودية نموذجاً)

د. محمد بن سليمان الوهيد

جامعة الملك سعود - كلية الآداب - قسم الاجتماع

سعى الإنسان وسيظل إلى تحسين أوضاعه الاجتماعية، وتلبية احتياجاته الاقتصادية، من خلال وسائل مختلفة، تشمل الابتكار والتطوير في معطيات بيئته وأبعاد حياته الاجتماعية محاولة لتطوير تلك المعطيات لتسهيل معيشته، وحفظ أسباب وجوده وبقائه. فإذا ناءت تلك المعطيات في البيئة الاجتماعية والطبيعية عن تلبية احتياجاته الرئيسية فإنه يرمي بنظره - حلاً مؤقتاً - إلى الحراك المكاني، حيث يتجه نحو الأماكن التي يغلب على ظنه أن الفرص فيها أكثر قدرة لتلبية حاجاته الضرورية.

ورغم ما فطر عليه الإنسان من حب الأوطان، والتعلق بها، حيث تؤدي العاطفة نحو الوطن دوراً مهماً في إعمار الكون، وفي استقرار البشر في الأماكن المختلفة، إلا أن البشرية شهدت أنماطاً من الحياة تتخذ الترحال والتجوال أسلوب حياة لها، رغم أنها يمثلان تنقلاً في دائرة مفهوم الوطن الواسع. حيث ينتقل البدوي في صحرائه، وساكن الغابات في غاباته ضمن مسار ثابت تتحكم فيه عوامل الطقس والمناخ بين الحر والبرد والأمطار. وهذا الاستثناء من حالة الاستقرار البشري حدث سابقاً لمرحلة الاستقرار، ثم استمر بعدها

أخذاً طبيعة التكيف والتواءم مع البيئة الطبيعية من خلال مسار الهجرة الثابت (Fixed Migration Rout).

وقد شهد العرب في مستقراتهم الحضرية القديمة (مكة المكرمة، يثرب، واليمن) رحلات متتالية بين الشتاء والصيف ذكرها رب العزة في سورة قريش: ﴿إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾^(١)، وهي العادة التي سارت عليها قوافل القرشيين في رحلات التجارة لليمن شتاء وللشام صيفاً، تواءماً مع مقتضيات التجارة وخضوعاً لعوامل المناخ^(٢). وظلّ البدو في صحراء الجزيرة العربية يتنقلون بين مراعي الماشية وموارد المياه في حركة دائرية تتجه شمالاً وجنوباً في البرد والحر، وتميل شرقاً وغرباً في الاعتدالين؛ طلباً للمرعى ضمن قواعد اجتماعية وتواضعات جماعية تمارس الترحال المؤقت، وتحدد الملكية بالانتفاع والامتياز المؤقت دون الاحتكار المطلق.

أولاً: الهجرة ونشوء المدن في المملكة العربية السعودية

وعندما تمّ توحيد المملكة العربية السعودية على يد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - كانت نسبة البادية المترحلة تفوق ثلثي سكان المملكة الناشئة آنذاك. وكانت أشهر مستقراتها الحضرية الأماكن المقدسة في مكة والمدينة ومحيطهما الجغرافي جدة والطائف، وفي الواحات الداخلية كمناطق الدرعية والقصيم والأحساء والجوف، والمستقرات الريفية في جنوب غرب المملكة.

واتجهت الجهود الحكومية لاحقاً نحو تنمية البناء الحضري للمملكة بالتركيز في المستقرات الحضرية القديمة وتتميتها بصفاتها

(١) سورة قريش، آية رقم (٢).

(2) Al-Shamekh, Ahmed A. (1975) "spatial patterns of Bedouin Settlements in Al-Qasim Saudi Arabia" Unpublished doctoral dissertation, University of Kentucky.

نوايا عدة للبناء الحضري للمملكة. وقد بذل الملك عبدالعزيز جهوداً جبارة من أجل توطين البادية، فاشترى منهم الماشية بأسعار مرتفعة، ومنحهم أراضي زراعية للاستقرار فيها لتمثل هجرة يتوطن فيها أبناء البادية، من أجل إيصال خدمات التعليم والرعاية الصحية لهم، وتحقيقاً لطبيعة الإسلام التي تحث على الاستقرار قاعدة، وتجعل الترحال استثناء، وذلك ما تعكسه استثناءات حال السفر مثل: قصر الصلاة، والفطر في رمضان؛ لأن الإقامة أصل، والترحال استثناء.

ورغم أن الإسلام بدأ بالهجرة إلا أن الهجرة الإسلامية كانت هجرة دينية، ولم تكن هجرة اقتصادية في غايتها، إلا أن مفهوم الهجرة ظل تاريخياً مرتبطاً بالفكر الإسلامي عندما تتعرض المناطق الإسلامية للجفاف أو الجذب أو الغزو أو نحوه من مهددات السلامة البشرية قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَأَسِعَتْ فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾^(٣). ولذا فإن مفهوم "الهجرة" عند تطبيقها لتحقيق الاستقرار البدوي في الجزيرة العربية كانت تستمد أصولها من ترك حالة غير مرغوب فيها إلى وضع مطلوب، وهو ما تمثله عمليات الانتقال من البداوة بصفته نمطاً للحياة إلى نمط الاستقرار والمدينة بدلاً من ذلك الأسلوب القديم.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استقراء واقع الهجرة من القرية إلى المدينة باتخاذ المملكة العربية السعودية نموذجاً لاستقراء آثار الهجرة نحو المناطق الحضرية المختلفة فيها، وذلك بمحاولة الربط بين الهجرة الداخلية وتأثيرات التنمية وآثارها على المناطق المرسلة للمهاجرين، وآثارها على المناطق المستقبلية للمهاجرين، من خلال تتبع الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتنمية والإدارية.

تعريف مفاهيم الدراسة:

تعرض هذه الدراسة إلى طرح الكثير من المفاهيم المتخصصة في مجال الهجرة والتنمية، ولعل أبرز ما نحتاج عرضه هو المفاهيم الآتية:

١ - الهجرة الداخلية:

يشير معظم دارسي الهجرة إلى مفهوم الهجرة الداخلية، وهو المفهوم الذي يشار به إلى حقيقة الانتقال الجغرافي داخل القطر أو الدولة إلى منطقة أخرى في القطر نفسه أو الدولة نفسها، وهي غالباً الهجرة المرتبطة بطلب العمل، أو التمتع بمستوى معيشي أفضل.

وتتجسد الهجرة الداخلية في هجرة الموجات القصيرة، وهجرة الموجات الطويلة للسكان التي تحدث عنها كورت، ولا تؤثر الهجرة الداخلية في العدد الكلي لسكان الدولة، ولكنها تتسبب في ازدهار المدن، ونقص سكان الأرياف والقرى، وما يرتبط بذلك من الأيدي العاملة، والزراعة. وغالباً تتأثر الهجرة الداخلية بعاملين هما:

- العوامل الطاردة أو الدافعة: وهي السلبات المادية وغير المادية كعدم وجود العمل، وتخلف الزراعة، وغياب المشاريع، والعجز الاقتصادي، ومشاحنات الفلاحين، ومحدودية الخدمات التربوية والصحية والاجتماعية والترويحية والاقتصادية في القرى مقارنة بالمدن.

- عوامل الجذب: وهي المؤثرات التي تدفع السكان الريفيين أو البدويين للاتجاه نحو منطقة بعينها، وهي عوامل مادية وغير مادية كتوافر فرص العمل، والكسب الاقتصادي، والأمن، والاستقرار، والخدمات التربوية والصحية والاجتماعية والترويحية والاقتصادية الجيدة.

وفي دراستنا هذه ننظر إلى مجمل ظاهرة الهجرة الداخلية دون التعمق في اتجاهاتها، مع التركيز في عوامل الدفع والجذب كما ذكر أعلاه.

٢ - توازن التنمية:

تتعرض جميع المجتمعات للتغير والتبدل من خلال مرورها بمراحل تنموية تختلف مستوياتها وشدتها بين البساطة والتعقيد، وإذ تحرص الدول الحديثة على الأخذ بالتنمية المخططة لنقل المجتمع من مستوى تنموي إلى آخر، وذلك من خلال خطط تنموية قصيرة أو طويلة الأجل،

وفي هذه الحالة قد تمر المجتمعات ببعض مظاهر اختلال في توزيع التنمية، حيث قد تصبح بعض المناطق

في هذه الحالة قد تمر المجتمعات ببعض مظاهر اختلال في توزيع التنمية

أكثر تنمية من مناطق أخرى، وبطبيعة المجتمعات وفق المنظور الوظيفي فإن محاولة التكيف مع تقدم بعض المناطق وتخلف بعضها الآخر داخل الوحدة السياسية الواحدة، هو عامل مؤثر في توزيع السكان على الرقعة الجغرافية للدولة. وعندما يختل توازن التنمية فإن حركة دائبة من الهجرة الداخلية تبدأ بالانطلاق متتبعه مصادر التنمية الأكثر تقدماً للاستفادة من المعطيات التنموية. وكلما ازدادت الهجرة التي تضغط على المشاريع التنموية في المدن فإنها تعيق انتشار التنمية للمناطق الداخلية كالأرياف والبادي، مما يجبر المخططين التنمويين على التوسع في البرامج التنموية في المدن لمجابهة المتطلبات المستجدة للوافدين، ومن ثم تتأخر إمكانية مد التنمية نحو المناطق الأخرى؛ مما يعمل على شكل حلقة مفرغة لجذب المزيد من المهاجرين، ثم التوسع في البرامج التنموية التي بدورها تستقطب مهاجرين جديداً.

وقد شهدت بعض مناطق المملكة بعض مظاهر عدم التوازن التنموي في بداية تطبيق الخطط التنموية، واستمر تيار الهجرة قاصداً مناطق التنمية مما ستنم مناقشته وعرضه خلال هذه الدراسة.

٣ - الهجرة القادمة:

هي مجموعة المسارات المتجهة نحو المدن من الحراك السكاني للقرى والهجر والبادي التي تسير على شكل أنهار بشرية تتخذ

مسارات مختلفة، ولكنها تصب في النهاية في منطقة الهجرة المقصودة، حيث ينظر لمجموع المهاجرين بصفتهم المهاجرين القادمين، وتشمل مفاهيم الهجرة القادمة الحركة التدرجية للسكان وفق العوامل المؤثرة فيها سواء كانت موسمية أو دائمة. وتواجه المدن مشكلة الهجرة القادمة بالنظر إلى الأعباء التي تلقيها على الخدمات الحضرية والإمكانات السكنية، حيث تعاني أكثر مناطق المهاجرين القادمين من سوء التنظيم وعشوائية البناء، والظروف السكنية المتردية، وافتقاد خدمات الصرف الصحي، وجمع المخلفات، والكهرباء، والماء، والهاتف، والخدمات الصحية والتعليمية، وغيرها. وتعنى الهيئات المدنية بمعالجة مشكلات المهاجرين القادمين بغض النظر عن أهداف هجرتهم أو المناطق التي قدموا منها، وإن كان هناك تمييز بين الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة. وهي (الهجرة المؤقتة) على أي حال من الظواهر المحدودة في مجتمعنا، ومنها هجرة الطلاب، أو هجرات العمل المؤقت.

٤ - الهجرة الخارجة:

هي حركة ترحال السكان من دولة إلى أخرى، أو داخل الدولة من منطقة ريفية أو بدوية إلى مناطق حضرية، وتشمل في دراستنا الهجرة الداخلية القادمة من الأرياف والمدن الصغرى والبادية. وبالنظر إلى مناطق الهجرة الخارجة نجد أنها قد تصنف إلى ثلاثة أنماط:

- هجرة موسمية: كالهجرة المرتبطة بأعمال تسويق المنتجات الزراعية، أو السفر للحج والعمرة، ونزول البادية وقت الصيف نحو المدن.

- الهجرة المؤقتة: وهي هجرة الشباب الباحثين عن التعليم أو الأعمال في المدن القريبة، أو التي يتوافر فيها مستويات اقتصادية أعلى لغرض رفع مستوياتهم المادية، وهي تنتهي بانتهاء غاياتها، أو بتحولها إلى هجرة دائمة.

- الهجرة الدائمة: وهي ربما قد تكون أحد أنماط الهجرة الموسمية أو المؤقتة المتحولة إلى استقرار مستمر ونهائي في مدن قصدها المهاجرون، سواء لغرض العمل أو لأغراض أخرى.

وتتسم الهجرة الخارجة بآثارها السلبية على مناطق المهاجرين الأصليين بافتقاد المهارات والأشخاص والأسواق الاقتصادية وتدني معدلات التنمية، نظراً للخلّة السكانية الحادثة نتيجة الانجراف السكاني الخارج.

وقد بدأت خطط التنمية في المملكة العربية السعودية بالدعوة للاستقرار والتنمية الحضرية من خلال تقديم أكثر الخدمات لأكبر المراكز والمستقرات الحضرية لإيصال الخدمات لأكبر مجموع بشري من شعب المملكة العربية السعودية. وقد أخذت المدن تتضخم وشهدت هجرة داخلية كبيرة تمثلت في توجه ساكني القرى والهجر البدوية نحو أقرب المدن إليهم جغرافياً (كرستالر، ١٩٦٦م)^(٤) - المنطقة المركزية - مما أدى إلى تضخم بعض المدن، وعدم قدرتها على استيعاب القادمين من مهاجري الداخل، والذين تزامنت هجرتهم نحو المدن مع الهجرة الخارجية القادمة من الدول العربية والإسلامية للمشاركة في برامج التنمية وخطط التطوير الأساسية، وقد تنامت الهجرة الداخلية بأرقام متصاعدة واتجاه ثابت قاصدة ثلاث مناطق رئيسية في المملكة هي ما يشكل اليوم الحزام الحضري الرئيسي في المملكة:

أ - الرياض (العاصمة السياسية والإدارية):

والتي استقبلت معظم مهاجري القرى الباحثين عن العمل والرعاية الصحية والتعليم من المنطقة الوسطى والجنوبية، حيث كانت مقصداً لوجود التعليم العالي والعسكري والفني في العاصمة ابتداءً، وإن كان لاحقاً انتشر في بقية مناطق المملكة.

(4) Christaller, Walter (1966) Central Places in Southern Germany. Englewood Chiffs, New Jersey: Prentice - Hall (translated).

ب - المثلث الحضري في منطقة الدمام الكبرى (مدينة الدمام، مدينة الخبر، مدينة الظهران):

والتي استقبلت الباحثين عن العمل في مرافق إنتاج الزيت، والخدمات الموازية والمرتبطة بذلك النشاط الاقتصادي من كل مناطق المملكة، وقد أثرت الهجرة كثيراً في نمو مدينة الخبر الجنوبية وبقية القطيف، وإن كانت الهجرة أساساً من شمال المملكة ووسطها وجنوبها، إلا أن هناك هجرة داخلية ضمن مدن المنطقة نفسها نحو مدن الدمام والخبر والظهران.

ج - منطقة الأماكن المقدسة:

وتشمل مكة المكرمة، والمدينة المنورة، ثم جدة بصفتها البوابة الدولية لتجارة المنطقة المقدسة، ومدخل الحجاج والمعتمرين وزوار مسجد الرسول ﷺ. وقد هاجر إليها الكثير من سكان القرى والمدن الصغرى المحيطة بالأماكن المقدسة. وتأتي مدينة الطائف بالدرجة الرابعة بصفتها أقرب المدن لمكة وأنسبها هواءً ومناخاً في الصيف، إذ هي المقر الصيفي للحكومة؛ مما ضاعف من حجم الهجرة إليها منذ نهاية الثمانينيات الهجرية إلى الآن.

وقد ازداد عدد السكان الحضر المقيمين في المناطق الحضرية في المملكة العربية السعودية بنسبة تفوق الـ ٧٠٪، حيث كان سكان الريف والبادية في الخمسينيات الميلادية يشكلون ٧٨٪ من جملة سكان المملكة العربية السعودية، بينما ٢٢٪ فقط هم نسبة السكان الحضر من جملة السكان البالغ عددهم تقريباً (٤٨٩٠٠٠٠٠ نسمة)^(٥).

ولكن وفي مطلع الثمانينيات الميلادية شهدت المملكة العربية السعودية تحولاً كبيراً في نسبة توزيع السكان بين الريف والبادية

(٥) رجب، عمر فاروق، (١٩٨١) "دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية"، جدة، دار الشروق، ص ١٧.

والحضر، حيث بلغت نسبة السكان الريفيين والبدو معاً ١٩٪، في مقابل ٨١٪ لسكان المناطق الحضرية^(٦)، وكانت تقديرات السكان في الثمانينيات الميلادية في حدود (٨,٢٠٠,٠٠٠ نسمة)^(٧). ومنذ ذلك الحين استمرت تيارات الهجرة الخارجية من القرية والبادية إلى المدينة في تعاضم مستمر حيث تضخمت ثمان مدن سعودية بشكل كبير هي الرياض، جدة، مكة المكرمة، الدمام، الظهران، الخبر، المدينة المنورة، وأخيراً مدينة الطائف. ولا شك أن تضخم هذه المدن لا يعود للنمو الطبيعي المتراوح بين ٢٪ إلى ٣٪ سنوياً، وإنما إلى تيارات الهجرة الداخلية التي جعلت نمو هذه المدن يفوق في بعض الفترات ١٠٪ سنوياً وخاصة مدينة الرياض التي حققت في بعض الفترات معدلات نمو بلغت ١٨,٥٪ سنوياً^(٨).

ثانياً: الهجرة الداخلية وتوازن التنمية

لا شك أن مسؤولي التخطيط في المملكة العربية السعودية قد سعوا لمد جسور التنمية نحو القطاعات البشرية في مختلف مناطق المملكة بغض النظر عن أماكن وجودهم، ولكن التنمية دائماً تسير وفق خطوط الأولويات التي تعد في عرف المخططين أكبر التجمعات البشرية تحتل الأولوية في الحصول على الخدمات والتنمية أولاً، ثم يليها شاغل الحجم التالي في ترتيب المدن وهكذا، ولكن بسعي الإنسان الدؤوب للحصول على أفضل المعطيات التقنية والحضرية فإنه يتحرك وفق مصالحه وأماكن وجودها بغض النظر عن انتظار

(٦) سوغريا، مهندسون استشاريون (١٩٨٢) "المسح الاجتماعي والاقتصادي لقرى وهجر المملكة"، التقرير الرابع، المجلد الأول، وزارة الشؤون البلدية والقروية، وكالة الوزارة للشؤون القروية، المملكة العربية السعودية، ص ٢٦ - ٢٨.

(٧) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٧٤)، "مصلحة الإحصاءات العامة"، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، المملكة العربية السعودية (غير معتمد لوجود تباينات في الجوانب الفنية للتنفيذ).

(٨) داغستاني، عبدالمجيد، (١٩٨٥)، "التنمية الحضرية والتخطيط"، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ٧٨ - ٧٩.

قطار التنمية ليصل إليه في مكان وجوده. وهكذا شهدت مناطق المملكة الخمس - في ذلك الحين - وهي: الشرقية، والغربية، والوسطى، والجنوبية، والشمالية حراكاً سكانياً تمثل في هجرة قادمة من القرى نحو المدن الإقليمية، وهجرة خارجة من القرى والمدن الإقليمية نحو المدن الكبرى، وذلك ما يعكسه جزئياً الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

مؤشرات الهجرة الداخلية حسب المناطق (*) ١٩٧٢م (عدد الأشخاص)

المنطقة	الهجرة القادمة (نسمة)	الهجرة الخارجة (نسمة)	+/- صافي الهجرة (نسمة)
المنطقة الشرقية	٤٨٦٤	٣٢٨	٤٥٣٦ +
المنطقة الغربية	٨١٦٢	٢٥١٧	٥٦٤٥ +
المنطقة الوسطى	٥٠١٩	٢٥٢٨	٢٤٩١ +
المنطقة الجنوبية	٢٧٠	٩٠٣٠	٨٧٦٠ -
المنطقة الشمالية	٩٠٧	١١٤٦	٢٣٩ -

(*) تشمل فقط هجرة العمالة السعودية من غير موظفي الدولة المدنيين والعسكريين. المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (دراسة الهجرة الداخلية، ١٩٧٣م) (٩).

ومع ما تعكسه الأرقام والنسب المذكورة أعلاه - مؤشرات للحراك الكلي - من تغير في التركيبة السكانية ونمط الإقامة في المجتمع العربي السعودي في بداية تطبيق خطط التنمية الخمسية في أوائل السبعينيات الميلادية إلا أن هذه الظاهرة لم تكن وقفاً على المملكة العربية السعودية - رغم ظروف التنمية الاستثنائية التي

(٩) الوهيد، محمد بن سليمان، (١٩٩٤)، "الريف في ظل الحضرة"، المؤتمر العلمي السابع لكليات الخدمة الاجتماعية - البعد الاجتماعي في سياسة التنمية).

تشهدها - بل إنها تشترك فيها مع بقية دول العالم خاصة دول العالم الثالث في التحول الكلي في طبيعة السكان بالانتقال من الريفية إلى الحضرية. ولعل نظرة بسيطة للتركيب السكانية في منتصف التسعينيات الميلادية تؤكد لنا أن أكثر من ٤٥٪ من سكان العالم؛ أي: ما يساوي (٤, ٢ بليون نسمة) يعيشون في مناطق حضرية، ٧٣٪ منهم من الدول الأقل نمواً؛ أي: (٥, ١ بليون نسمة)، و٣٧٪ من الدول الأكثر نمواً (٩, ٠ بليون نسمة) أيضاً كانوا من سكان المناطق الحضرية. كما أن ثلثي سكان العالم الحضريين يوجدون في الدول الأقل نمواً. ويظل هذا التيار متنامياً نحو أوائل القرن القادم بمعدل كبير في الدول الأقل نمواً، ولا يختلف الاتجاه - وإن قلت النسبة - في الدول الأكثر نمواً، حيث إن النسبة تشير إلى تركيز أكثر للسكان الحضري في العالم النامي أكثر منه في العالم الأكثر تقدماً، كما أن عدد المستقرات الحضرية (المدن) ينمو ولكن بصورة أقل في دول العالم الثالث عنه في دول العالم المتقدم؛ مما يُوْشر إلى أننا نواجه مدناً مزدحمة بالسكان في العالم الثالث بدرجة تفوق كثيراً العالم المتقدم.

جدول رقم (٢)

نسبة السكان الحضري (المقيمين في مناطق حضرية) والمستقرات الحضرية

ما بين ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٥ م (*)

عدد السكان الحضريين (بالمليون)			مناطق حضرية (نسبة مئوية)			المنطقة
٢٠٢٥	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٢٥	٢٠٠٠	١٩٩٠	
٥,٥	٣,٢	٢,٤	٦٥	٥١	٤٥	المعدل العالمي
٤,٤	٢,٣	١,٥	٦١	٤٥	٣٧	الدول الأقل نمواً
١,١	٠,٩	٠,٩	٨٣	٧٥	٧٣	الدول الأكثر نمواً

(*) أرقام تقديرية.

المصدر: الأمم المتحدة، دراسة التجمعات الحضرية، ١٩٩٠م، 6. XIII. 90. E.

ثالثاً: آثار الهجرة الخارجة على الريف والبادية:

لا شك أن الهجرة قد أدت دوراً انتقائياً في تحديد من يهاجر، ولماذا؟. وحيث إن الهجرة الداخلية نحو العواصم الإقليمية كانت هجرة اقتصادية في مجملها أو بحثاً عن التعليم وفرص التجارة، فإنه من المسلم به أن المهاجرين يكونون من فئات أعمار الخامسة عشرة سنة حتى الخمسين؛ لأنها الفئات التي تحتسب ضمن قوة العمل التي يمكن أن تجد لها فرصاً تعليمية أو إنتاجية أو وظيفية في المدن المقصودة. ولا شك أن الخروج من القرية أو مغادرة البادية يمارسه الذكور دون الإناث غالباً، وخاصة من ذوي الطموحات العلمية والعملية العالية والإمكانات المتواضعة في بواديهم وقراهم.

إن معظم هؤلاء المهاجرين ممن التزموا برعاية أسر في قراهم أو بواديهم ولكنهم يهاجرون ابتداءً منفردين بذواتهم، متبعين خط هجرة من سبقوهم من أبناء قراهم أو بواديهم، ولا شك أن تشكل مسار للهجرة لا يعني فقط تشكيل طريقة أو هدف يقصده المهاجرون، ولكنه يرتبط بتطوير قيم اجتماعية ترتبط بالهجرة ومكان الهجرة المقصود، والمنطقة التي خرجت منها الهجرة، كما أنها تؤثر بالمقابل في قيم مجتمع القرية والبادية بسبب الاحتكاك الثقافي مع المدينة وما يحمله من توجهات مدنية ومؤثرات دولية ترتبط بانتشار وسائل الإعلام وبوجود المهاجرين الدوليين عبر الحدود. ويمكن تقسيم الآثار المترتبة على الهجرة الخارجة من الريف أو البادية إلى مستويين أحدهما يمثل الإيجابيات، بينما المستوى الآخر يعكس السلبيات، وذلك على مستوى المنطقة التي تنطلق الهجرة منها. بينما هنالك أبعاداً مماثلة سلباً وإيجاباً تحدث في المنطقة التي تتم الهجرة إليها.

إن أنواع الهجرة يمكن النظر إليها إما بأنها هجرة دائمة أو موسمية أو مترددة باستمرار، وهي تؤثر في أوضاع المناطق المرسلة

للمهاجرين والمناطق المستقبلية لهم بغض النظر عن نوعها، كما لا ننسى في هذا السياق الآثار النفسية التي يواجهها أبناء القرى والبوادي (المهاجرون أنفسهم) عند هجرتهم حيث يواجهون قيم المدينة وهم يحملون قيم البادية والريف التقليدية، وفي المدينة يكتشفون أن لا قيمة للفرد بتعريفه الشخصي أو مكانته الموروثة، إنما الفرد في المدينة رقم مكمّل لمجموعة الأرقام البشرية المصنفة في المدينة حسب التحصيل والاكتمال لا حسب الانتماء العرقي أو الثقافي وفي ذلك من الصعوبة التي تحد من تكيف المهاجرين في مناطق الهجرة المقصودة^(١٠).

١ - الآثار الإيجابية للهجرة الخارجة من الريف والبادية:

رغم أنه من النادر أن يشار إلى الآثار الإيجابية للهجرة الخارجة إلا أن الواقع يؤكد أن تحقيق حاجات المهاجرين النفسية والاقتصادية والاجتماعية هي قضايا لا يمكن تجاهلها، كما أن العوائد المادية والمستجلبات الفكرية تعود على الريف بالانتعاش الاقتصادي وانتشار الأفكار المستحدثة حول أساليب المعيشة والعلاج والتعليم وغيرها من معطيات الحياة في المدينة، كما أن التحاق أسر المهاجرين بهم في المدينة يتيح فرصاً إضافية لتحقيق المزيد من المكتسبات المادية والاجتماعية للأسر الريفية والبدوية نحو المدينة يتيح فرصاً لمن لم يستطيعوا الهجرة أن يحققوا مكاسب اقتصادية واجتماعية؛ نظراً لأن ازدحام سوق العمل والبطالة في القرية والبادية تتخفف بعد خروج المهاجرين. كما أن عودة المهاجرين بعد تحقيقهم بعض أهدافهم المادية والتعليمية يؤثر في إغناء حياة القرية بعوائد مكتسبة تسمى عوائد الهجرة العائدة (Return Migration Advantages)، وهذه كلها

تحتسب في جانب المكتسبات رغم أنها لا ينظر إليها عادةً عندما تقارن بالتأثيرات السلبية للهجرة الخارجة من القرية والبادية. كما أن البادية على وجه الخصوص لا تستقبل الهجرة العائدة إلا في الهجر (القرى البدوية) حيث إنه لم يلحظ - حسب علمي - عودة أحد من أبناء البادية إلى حياة التنقل والترحال بعد الإقامة والاستقرار.

٢ - الآثار السلبية للهجرة الخارجة على الريف والبادية:

رغم تحقق بعض المكاسب الثقافية والمادية للقرى والهجر من الهجرة الخارجة منها، إلا أن بعض الجوانب السلبية يمكن رصدها وبصورة أوضح عند مقارنتها بالفوائد المتحصلة منها، ولعل تصنيفها إلى آثار نفسية واجتماعية واقتصادية وتنموية وإدارية يسهل عملية الرصد وإن كان التصنيف يشتمل التقدير المتاح للآثار المترتبة على الهجرة؛ لأنها في مجموعها سلبيات أكبر من أثرها لكل سلبية على حدة.

أ - الآثار النفسية:

خلق الإنسان ألوفاً، يألف ما اعتاده ويستكر ما لم يعهده، وقرار الهجرة المجرد بذاته يشمل عملية نفسية سابقة للهجرة الفعلية يمر بها جميع أفراد الأسرة التي يزعم أحدهم الهجرة عنها نحو منطقة أخرى مهما تكن أبعاد هذه الهجرة الجغرافية والثقافية هامشية، إلا أن الإقدام على المجهول والخروج من مسكن الأسرة وإطارها الثقافي يمس المهاجرين والمقيمين بإحساس يرتبط بالغيرة والانفصال عن الأهل، وهذا الأثر يمس المقيمين بغياب أنشط أعضاء الأسرة عنهم، وهم الشباب والرجال في أعمار الكسب والحماية والمسؤولية، بينما يتبقى كبار السن والنساء والأطفال والعجزة في منطقة الإقامة الأصلية؛ مما يؤثر في موقعهم الاجتماعي ومعدلات النمو الأسري المترافق مع شعورهم بالحرمان، وربما الضعف أمام المجتمع المحلي

نتيجة تغير توازنات القوى الأسرية في مواجهة بقية القوى الاجتماعية في القرية. كما أن المهاجر على الطرف الآخر يعاني من مشاعر الإقدام على المجهول، ومشاعر الحرمان العاطفي نتيجة للبعد عن الامتداد الأسري الطبيعي الذي نشأ فيه واعتاد عليه. كما أن المهاجر يحمل معه كمّاً متكاملًا من القيم والأفكار والآراء التي يعتز بها ويصفها بالسمو والنبيل، ولكنه حين يواجه حياة المدينة يشعر أن كل تاريخه الماضي لا قيمة له لدى الآخرين في المدينة، وأن مسلماته الاجتماعية مثار استغراب أو تندر في مجتمع المدينة التي يصفها معظم المهاجرين إليها أنها (كائن بلا قلب)، وهذا مؤثر على الصدمة الفكرية والقيمية التي يواجهها المهاجر حال وصوله إلى المدينة. فيشعر حينها بالغرابة والحنين، كما يتألم من أن قيمته في المدينة لا تزيد عن رقم يضاف إلى المجموع البشري لا فرق في ذلك بين زيد وعبيد، حيث يظل الحنين للمكانة الأسرية والاجتماع الشمل هاجساً يتعلق به المهاجر، آملاً أن يستطيع تحقيقه يوماً ما. ومع هذه المعاناة المستمرة في الجانب النفسي تزداد وطأة الضغوط النفسية كلما كانت الظروف الاقتصادية للمهاجر وأسرته أقل رخاءً أو كانت المقارنة بين أبناء القرية المهاجرين أكثر حدة، خاصة فيما يتعلق بمقارنات أهل القرية أو البادية عما يحققه أبناؤهم في أماكن الهجرة التي قصدوها. وربما كان بعض المهاجرين ذا مكانة في قريته أعلى من زملائه الآخرين، سواء لانتماء أسري أو قيم أسرية أو جذور عشائرية، تزول وتضمحل في المدينة، حيث يتساوى مع بقية المهاجرين في الفرص إن لم يكن أقل منهم فرصاً وأدنى تأهيلاً. كما أن عملية الهجرة ذاتها تحمل طموحات مؤجلة للزواج والتعليم والسكن والرخاء المالي. وهذه الطموحات تمارس ضغطاً نفسياً يتكرر مع كل إشراقة صباح يشعر معها المهاجر بالمسافة التي تفصله عن أحلامه المؤجلة خاصة وأن العمر يمضي والأحلام لا تزداد قريباً مع مرور الأيام.

ب - الآثار الاجتماعية:

إن تغيير التركيبة الأسرية بعد خروج المهاجر يؤدي إلى عملية إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة، وربما تحمّل النساء والشيوخ أعباء إضافية كان المهاجر يحملها عنهم قبل هجرته، مما يزيد من معاناة الأسرة، ويقلل من مكتسباتها الاجتماعية أمام الآخرين. كما أن النساء قد يفترقن عن أزواجهن، ويعشن حالة من البعد العاطفي والنفسي الذي قد ينعكس لاحقاً على تركيبة الأسرة حتى في حال اجتماع شملها مرة أخرى سواء بالالتحاق بالمهاجر في مهجره أو بعودة المهاجر إلى أحضان قريته القديمة.

كما أن تربية الصغار وتنشئتهم بوجود آبائهم أو إخوتهم الكبار يدعم نموهم النفسي والاجتماعي، ويحقق لهم نوعاً من الأمن العاطفي، والضبط غير الرسمي، الذي يحققه وجود كبار الأسرة مع بقية أفرادها، خاصة النساء وصغار السن. ولا شك أن عملية انتظار عودة المهاجر تحمّل المشاعر الأسرية توقعات متباينة تزداد مع مرور الأيام تضخماً، فتؤثر بضغطها في درجة الصبر الأسري من جهة وفي حالة المهاجر إلى المدينة من جهة أخرى.

إن شعور الأسرة بغياب كبارها وكاسبها قد يقلل من إمكانات الضبط الأسري للصغار والرعاية الصحية والاجتماعية لأفراد الأسرة؛ مما يحدث إشكالات أخرى ترتبط بجنوح الأحداث والانحرافات التي يتعرض لها الشباب حين غياب موجهيهم من الكبار، كما أن هذه التغيرات تعكس أعباء على كبار الأسرة الذين بقوا في القرية أو البادية لمواجهةهم - منفردين - تحديات التنشئة الاجتماعية والتربية والضبط المطلوب للأجيال الصغيرة الناشئة، وقد وهنت منهم العظام، واشتعلت الرؤوس شيباً.

ج - الأبعاد الاقتصادية:

إن مغادرة رجال الأسر وأبنائها خارج القرية والبادية يؤثر في مستويات الأسواق من حيث الرواج التجاري فيها، ومن حيث أثمان العقار والمزارع والمواشي والممتلكات المختلفة لتناقص عدد السكان؛ مما يؤدي إلى كساد اقتصادي غير حقيقي ناتج عن خروج الأيدي الكاسبة التي هي بطبيعة الحال الأيدي المستهلكة والمنفقة.

كما أن النمو المتوقع في الأسواق الاقتصادية يرتبط بحجم الإمكانيات المحلية للاستهلاك، وهذا ينعكس على مجمل الحركة التجارية في القرى والبادية حيث تظل إمكانيات التنمية والتطوير ثابتة إن لم تتراجع عما كانت عليه قبل خروج أفواج المهاجرين.

د - الآثار التنموية:

لا شك أن الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية تؤثر في احتمالات التنمية في القرية ومستقبل التطوير فيها، حيث يواجه سكان القرى إغراضاً وانصرافاً من رؤوس الأموال المحلية عن الاستثمار في تلك القرى والهجر بحساب منطلق الربح والخسارة، حيث إن رأس المال يبحث عن الأسواق الواعدة، ولا يبحث عن القيم العاطفية مهما تكن دوافعها نبيلة، كما أن تناقص عدد سكان القرية والهجر يؤخر دورها في خطط التنمية من حيث سلم أولويات التنمية الوطنية، بالنظر إلى أن حجمها البشري يتجه نحو التناقص، ومن ثم فإن فلسفة التنمية في أي مكان تتجه نحو الأماكن الأكثر ازدهاراً، إذ إن خدمة المجموع الأكبر هدفٌ مقدّمٌ على خدمة المجموع الأقل، فتتأثر مشاريع الكهرباء والصحة والبلديات والرصف والإنارة وافتتاح فروع البنوك والطرق الموصلة إلى القرى والهجر، حيث إن كل هذه المعطيات وغيرها تحسب وترتب وفق عدد المستفيدين منها أولاً بأول.

هـ - الآثار الإدارية:

إن تناقص سكان القرى وتراجع اقتصادياتها ومشاريع التنمية فيها يقلص من فرص تصنيفها إدارياً ضمن المناطق الأكبر والأهم، فيستتبع ذلك تخصيص أرقام وظيفية أقل عدداً وأدنى مستوى، بوصفها منطقة يسكنها عدد محدود من الناس يكون تصنيفها الإداري حسب حجمها السكاني ومتطلباتها التنموية. كما أن إداراتها التعليمية والصحية والخدماتية تصنف مكاتب فرعية، وليست مكاتب رئيسية، هذا إن توافرت تلك المكاتب والخدمات في المقام الأول.

إن هذه العملية المتصلة تسمى بالتغذية الراجعة والمستمرة أو تغذية الحلقة المفرغة؛ إذ إن كل عامل يقوّي أثر العامل السابق، ويتأثر بدرجة قوة العامل السابق له أيضاً. والمحصلة النهائية هي التراجع في المؤشرات التنموية والاقتصادية والإدارية؛ مما يزيد من حجم الهجرة الخارجة، وهكذا يغذي التراجع الهجرة، وتسبب الهجرة المزيد من التراجع، حيث نجد القرية تدفع ثمن الهجرة بصورة أكبر مما تتلقى مردوداً فيها.

لذا نرى أن هناك العديد من الآثار للهجرة من القرية تغذي بعضها بعضاً؛ مما يدعم تيار الهجرة الخارجة باستمرار، ولا تقتصر آثار الهجرة الخارجة على القرية، وإنما تمتد إلى الجهة التي يقصدها المهاجرون، حيث تعاني المدينة آثاراً مختلفة تتمثل أساساً في الضغط على مواردها الاقتصادية وإمكاناتها الاستيعابية والتنموية، كما أن قدرات التطوير في المدينة تتأثر بمعوقات الازدحام السكاني الذي يجعل من أولويات التوسع وإيصال الخدمات - بأبسط صورها - لأحياء المدينة يتم على حساب خطط التطوير النوعية وفاعلية الأداء التراكمي وكفاءته كما هو متوقع.

العوامل المؤثرة في نمو الهجرة القادمة للمدينة في المملكة:

أشار الدكتور محمد عبدالله الحماد في بحثه الموسوم "نمو المدن السعودية بين النظرية والتطبيق، (١٩٨٣م)" إلى عوامل عدة بصفتها مؤثرات رئيسة في نمو المدن، وأجمل ذلك في مؤشرات خطط التنمية المختلفة وارتباطها بعمليات الجذب السكاني للهجرة الداخلية من القرى والبادي والمدن الصغرى نحو المدن الكبرى وخاصة الاتجاه نحو مدينة الرياض ومدينة جدة، حيث تمثل العوامل الاقتصادية وببطء إيقاع التنمية في المناطق الريفية مدعمة بنمو الطموحات لدى مجمل القطاعات السكانية في القرى والبادي؛ مما يدفع الكثيرين نحو الهجرة للمدينة الأنسب وربما الأقرب إليهم وإلى مواطنهم الأصلية. ولا يخفى أن مفهوم المكانة الاقتصادية يتأثر إيجاباً بعوامل أخرى، مثل: التقليد الاجتماعي، والمحاكاة، وعمليات السعي نحو التميز، والبحث عن الأفضل في مجال الدخل والعمل والعلاج والتعليم، وحيث تمثل المدن الكبرى محطات مفضلة للهجرة القادمة من الريف؛ لأنها تلبى تلك الطموحات فإن الحياة في المدينة تواجه صعوبات مختلفة؛ لأنها ليست كما هي طبيعة الحياة في المناطق والمجتمعات الأولية، بل هي نمط تعاقدى معقد يندمج فيه الإنسان ضمن كم كبير من البشر لا يمكن فيه التمييز بين شخص وآخر. وكما تؤدي سياسات التنمية الإستراتيجية، والمرحلية دوراً مهماً في توفير المساكن الصحية والمدارس النموذجية ومخططات توزيع الأراضي والمنح لأغراض السكن، والقروض الممنوحة لتحقيق ذلك فإن ذلك يترافق مع نمو قطاعات مساندة من خدمات الطرق، والكهرباء، والمياه، والهاتف، التي تؤدي دوراً في جعل المدينة هدفاً لمهاجري القرى والبادية. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تمكنت من تحقيق معظم هذه الخدمات في معظم المناطق، إلا أن عملية الهجرة استمرت بتأثير العوامل النفسية والاجتماعية، بل استمرت ليتهايم ليصبح تقليداً اجتماعياً مع تطور مفهوم التحضر بصيغته

المباشرة، وهو السكن في المدن الكبرى بغض النظر عن قياس العوائد والتكاليف؛ نظراً لسيطرة مفهوم التحضر على أذهان الكثيرين. كما تؤدي العمالة الوافدة دوراً مهماً في إتاحة وتسهيل تنفيذ البرامج الإسكانية والصحية والتعليمية وغيرها في المدن الكبرى، وتؤثر كذلك في رواج الأسواق بازدياد فرص الربح التجاري، وارتفاع عوائد الاستثمار في معظم المشاريع التي ينشئها المواطنون في مختلف المجالات الحضرية؛ مما يجعل السباق نحو المدينة يأخذ طابعاً ألياً أكثر منه سلوكاً محسوباً.

ولا شك أن الهجرة القادمة من الريف والبادية تؤثر في تشكيل البيئة الاجتماعية والعملية في المدينة، وتعكس آثاراً إيجابية وأخرى سلبية على الحياة في المدينة، وأبرز إيجابياتها الخروج من دائرة المجتمعات الصغيرة المغلقة إلى مجتمع المدينة

الهجرة القادمة من الريف والبادية تؤثر في تشكيل البيئة الاجتماعية والعملية في المدينة

الكبير وما يحمله من ارتفاع مستوى الطموحات وانتشار الابتكارات الحديثة والاختلاط مع مختلف الأشخاص ذوي الخلفيات الثقافية المتباينة. كما أن هناك أبعاداً سلبية تتمثل في تدني مستويات الحياة في الأحياء غير المخططة، مع تراجع إمكانيات تطوير السكن، والعلاج، والتعليم، وفرص العمل، نظراً للاضطراب الذي تعانيه مواقع الخدمات نتيجة للنمو غير المتوقع في المدينة. وقد أشارت دراسة قامت بها شركة ست إنترناشيونال (سيدس) ١٩٧٩م (SCET) إلى أن حجم السكان المتوقع في مدينة الرياض سيبلغ مليوناً وأربعمئة ألف في عام ١٩٩٧م، ولكن هذا الرقم تمّ تجاوزه في عام ١٩٨٣م؛ مما جعل نمو مدينة الرياض يتجاوز ٢, ١٨٪ سنوياً في سنة ١٩٨٣م^(١١)، ويتراوح في معظم الفترات من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥م بين ٤, ٩٪ و ١٢, ١٪

(١١) ست إنترناشيونال (سيدس) - الرياض، تقييم الخطة الرئيسية، ١٩٧٩م، تقرير رقم (١٤).

معدلاً سنوياً حيث يبلغ سكان مدينة الرياض في عام ١٩٩٨م ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف نسمة يتوزعون على مساحة جغرافية تزيد على ٣٢٠ كم^٢. وقد نمت الرياض سكانياً من ١٦٩ ألف نسمة في عام ١٩٦٠م إلى الرقم الحالي في مدة زمنية تقل عن أربعين عاماً تضاعف فيها عدد السكان أكثر من ثمانية عشر مرة. وهذا النمو السريع في المدينة يعكس آثاراً إيجابية كما ذكرنا على المدينة والريف والبادية، كما أنه في الوقت نفسه يحمل في ثناياه بعض الموقفات التتموية والآثار الاجتماعية غير المرغوبة، والتي يصعب تجاهلها مهما تكن الفوائد المرجوة من الهجرة الداخلية. ولعل أبرز الآثار الإيجابية تتحصر في الرواج التجاري، والاستفادة من المعطيات الحضرية كخدمات الصحة والتعليم والخدمات الإسكانية المختلفة. ولكن أبرز السلبيات تنعكس على ساكني المدينة وبالذات المهاجرين إليها متمثلةً في انتشار المشاكل النفسية والاقتصادية والاجتماعية بينهم وتدني مستويات المعيشة للبعض منهم، كما أنهم يحملون معهم الكثير من الطموحات التي تنوء قدرات المدينة عن تليتها. ولذا تعاني المدينة من المشكلات التالية نتيجة ازدحام الكثافة البشرية في المناطق الحضرية المحدودة.

أولاً: تدني المستويات الصحية

نظراً لازدحام السكان في المدينة وأسلوب الحياة وإيقاعها السريع فإن المهاجرين من القرى والأرياف يجدون صعوبة في التكيف مع معطيات المدينة، ومن ثم يضطرون إلى تكيف حياتهم بصورة مؤقتة، بالنظر إلى أن بقاءهم في المدينة موقوت بتحقيق أهدافهم التي هاجروا من أجلها. لذا يعيش المهاجرون في أماكن مزدحمة محاولين جهدهم تقليل مصروفاتهم الشخصية على الأكل والمسكن والملبس؛ لأن وجودهم يعتمد على كمية ما يستطيعون ادخاره وما يتمكنون من إرساله إلى أسرهم في مناطقهم الأصلية. ويؤثر هذا التدني في

مستويات المعيشة في إمكانات التنمية في المدينة، كما يؤثر أيضاً في سرعة مد الخدمات التنموية الوطنية نحو باقي مناطق الوطن، كما أن معاناة المهاجرين في المدينة تشغل الجهات الصحية والأمنية والاجتماعية رغبة في تحقيق الرفاهية للمجموع العام من ساكني المدينة؛ مما يؤثر في مجمل أداء البرامج التنموية. وقد لحظ انتشار المشاكل النفسية بين بعض المهاجرين للمدينة حديثاً؛ نظراً لعدم التكيف ولصعوبة تحقيق الطموحات التي كان يحلم بها المهاجرون قبل هجرتهم، حيث يراجع المصححات النفسية كثيراً من المهاجرين الذين يشكون من أعراض الكآبة والإحباط والوساوس القهرية، وكلها مؤشرات على وجود صعوبات في التكيف مع أجواء المدينة الصاخبة ومجتمعها الذي لا يعير اهتمامه إلا للمجموع وليس للأفراد بصفتهم الذاتية.

ثانياً: ارتفاع معدلات الجرائم

إن المهاجرين إلى المدينة يشعرون بدرجة من الحرية للتحلل من القيود الأساسية للمجتمعات التقليدية من حيث ضغط قيم العيب في القرية والبادية والتي لا تلحظ في المدينة، وهذه التحولات من الالتزامات التقليدية قد تدفع الأفراد للمخالطة مع جماعات مغايرة، تختلف عنهم في بنائها القيمي، وفي مفاهيمها المتعلقة بالمسموح والممنوع في السلوك الاجتماعي، وهذه المخالطة قد تقود إلى طريق الانحراف عن طريق امتهان الأعمال المخالفة للأنظمة المرعية، حيث يتدنى الضبط غير الرسمي في المدينة والمتمثل في القرية والبادية بضغط الجماعة القرايية وقيم القرية والبادية الخاصة، والتي تكيف سلوكيات الأفراد وفق ما تعارف عليه أهل القرى والبوادي لتصنيفات العيب في السلوك الاجتماعي العام، حيث يتدنى في المدينة مستوى الجماعية، ويرتفع مستوى الفردية في مجتمعات المدينة المتباينة؛ وذلك ما يجعل الضبط الرسمي المتمثل في قوى الشرطة والأمن العام

هو المرجع الأول لتكييف سلوكيات الأفراد، وهذا البعد يؤثر في رفع معدلات الجريمة في المدينة، خاصةً بين أبناء القرى والبوادي الذين قد لا يدركون مدى وقوعهم في دائرة المحذور النظامي إلا بعد ضبطهم من قبل قوى الضبط الرسمية. لذا نلاحظ في المدينة ارتفاع المشكلات والتقاضيات المالية أمام المحاكم ومخاطر الشرط، وأغلبها يرتبط بالمشاكل المالية أو بقضايا التداخل بين الخصوصية والعمومية في سلوكيات الأفراد.

كما تنتشر في المدينة مشكلات مرتبطة بالسرقة وبيع المسروقات وتوزيع المخدرات وسرقة السيارات والمضاربة والمشاكل السلوكية، ومعظمها يعود إلى فئات لم تتكيف مع أبعاد الضبط الرسمي، ولم تدرك حدود الصرامة الرسمية، بعيداً عن قيم العلاقات العائلية والأسرية في القرية أو البادية، وهناك جدول يبين فروق توزيع الجريمة في الريف والحضر، مما يؤثر في ازدياد الجريمة في الحضر الذي يتضخم باستقطاب المزيد من المهاجرين الريفيين.

بنظرة سريعة على توزيع حجم الجريمة بين الريف والحضر في المملكة العربية السعودية نلاحظ أن مجموع الجرائم الواقعة في المملكة انطلقاً من سنة ١٤١٤هـ، حيث نجد أن نسبة تزايد الجريمة تركز في المناطق الحضرية (المدن الكبرى، والعواصم الإقليمية)، ففي منطقة الرياض، ومنطقة مكة المكرمة ومنطقة الدمام الكبرى (مدينة الدمام، الخبر، الظهران، الهفوف) تشمل ما نسبته ٧٢,٤٪ من إجمالي الحوادث الجنائية الواقعة في نطاق الأربع عشرة إمارة رئيسية، يضاف لها منطقة المدينة المنورة والتي تمثل ٥,٤٪ من إجمالي الحوادث الجنائية بالمملكة، بلغ نصيب القطاع الحضري ٧٧,٨٪ من إجمالي الحوادث الجنائية في المملكة، و فقط ٢,٢٪ من الحوادث الجنائية يقع في المناطق الريفية (القرى) والبدوية (الهجر).

وحيث إن معظم الحوادث الجنائية في المناطق الحضرية يقع في المدن (حيث إن مدينة الرياض تمثل "٨٠,٥%" من الجرائم الواقعة في منطقة الرياض "٧٩,٥%" في الضواحي والقرى، وكذلك مدينة جدة ومدينة مكة المكرمة تمثل "٨٤,٨%" من الجرائم الواقعة في منطقة كالشرقية، أما الدمام والخبر والهفوف فتتمثل "٤٨,١%" من الجرائم الواقعة في المنطقة الشرقية، أما المدينة المنورة فتتمثل المدينة نفسها "٧٠,٨%" من الجرائم الواقعة في منطقة المدينة بما فيها من قرى وهجر ومستوطنات بدوية)، وهذا يدل على أن المدن التي يكثر فيها المهاجرون (نسبة النمو في المدن في المملكة تزيد على المعدل العالمي (١,٣٪ سنوياً)، حيث في المملكة تبلغ ٢٠٪ في عام ١٩٧٠م (الحماد - العام). واستقرت عند مستوى ١٢,٥٪ سنوياً (ما عدا الرياض التي ما زالت مع جدة تتجاوزان هذا المعدل العام)^(١٢).

ثالثاً: الإشكالات الإدارية

تعاني المدينة كثيراً من المشكلات النابعة من نشوء الأحياء العشوائية وانتشار الأبنية خارج أطر التنظيم الرسمية؛ نظراً لأن المهاجرين يسعون إلى تلبية احتياجاتهم في السكن والإقامة بأدنى معدلات التكاليف، مما يجعلهم ينشئون مساكن غير نظامية تواجه البلديات وأمانات المدن مشكلات كبيرة لإخضاعها لقواعد التنظيم المدني للمدينة، وحيث يتوقع تضاعف سكان المدن خلال السنوات الثلاثين القادمة فإن إشكالية الهجرة من القرية إلى المدينة ما تزال في أوجها، ولم تتراجع بعد.

(١٢) الحماد، محمد عبدالله، "نمو المدن السعودية"، ١٩٨٣م. ندوة المدن السعودية انتشارها وتركيبها الداخلي. جامعة الملك سعود، ١٤٠٣هـ. وانتشار نمو المدن الكبرى (انظر نشرة تطوير - الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، العدد الثالث عشر، ١٤١٧هـ) ص ٢ - ٣.

رابعاً: المشكلات الاجتماعية

إن تراكم المهاجرين وازدحامهم في المدينة وسوء الأحوال المعيشية التي أشرنا إليها في الآثار الصحية والاقتصادية، وما يتبعها من مشكلات جنائية وانحرافات سلوكية، تبرز كثيراً من الأوضاع الإشكالية في بُعدها الاجتماعي، مؤثرة في المهاجرين القادمين للمدينة؛ مما يؤدي إلى تشكل ثقافات فرعية مختلفة تتفاعل داخل المدينة، وتؤدي في بعض الأحيان إلى بعض الاحتكاكات غير المرغوبة سواء على مستوى منطقة السكن والجوار، أو على مستوى مواقع العمل أو التجارة أو التعليم. وفي كل الأحوال يواجه المجتمع في المدينة بعض المصاعب التكيفية مع تباين الثقافات الفرعية، وما يستتبعها من تباين اجتماعي واقتصادي، وما يرتبط بها من مشكلات تنظيمية وأمنية وغيرها، وهذا ينطبق على معظم مناطق استقبال المهاجرين في العالم، وإن كانت في المملكة العربية السعودية تعد هذه المشاكل أقل حدة وبروزاً بسبب التشابه الاجتماعي في ثقافات البادية والريف والمدينة، حيث إن الإطار العام للثقافة السائدة في المملكة العربية السعودية تتقارب أبعاده بين الفئات الاجتماعية؛ لأن الجذور الفكرية والمعتقدات الدينية والتعليم والإعلام تؤدي دوراً كبيراً في جعل أوجه الاتفاق أكبر من أوجه الاختلاف. ومع هذا يظل هناك أثرٌ كبير في جانب الانجراف السكاني (Population Drift) من المناطق الطاردة (القرى والبوادي) نحو المناطق الجاذبة (المدن)، وهذا الانجراف يؤدي إلى حدوث آثار اجتماعية وتنموية وإلى نوع من التباين في التوزيع السكاني على مناطق ومحافظات المملكة، وقد أشارت الخطط الخمسية مراراً إلى وجوب معالجة هذا الخلل خاصة في المناطق التي تعاني من الانجراف السكاني مثل المناطق الشمالية والجنوبية؛ مما استدعى وضع بدلات مالية تسمى بدلات (المناطق النائية). كما وجه أخيراً باعتماد فتح كليات المجتمع في المحافظات؛

لتقليل الهجرة من أجل التعليم، وسبق ذلك توجيه عام بتوزيع المستشفيات والخدمات الصحية على مختلف المحافظات رغبة في تقليل آثار البحث عن العلاج والتعليم على التوزيع السكاني. ومع هذا يظل أثر الهجرة الداخلية فاعلاً في إحداث الحراك السكاني مهما تعددت وسائل الخطط الخمسية لتحجيم العوامل الطاردة من الريف ومنع تأثير العوامل الجاذبة نحو المدينة^(١٣).

وقد عمدت وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى إجراء حصر شامل للمدن في المملكة العربية السعودية، حيث وجد في عام ١٤١٧هـ أن هناك (١٠٦) مدينة ضخمة في المملكة العربية السعودية وأن مستوى التحضر بلغ ٣, ٧٧٪، ويوجد في المملكة (٨٨) مدينة عدد سكان كل منها ما بين عشرة آلاف إلى مئة ألف نسمة، كما أن هناك (١٣) مدينة عدد سكان كل منها ما بين مئة ألف إلى نصف مليون نسمة. ومدينتين عدد سكان كل منهما نصف مليون إلى مليون نسمة، ويوجد ثلاث مدن سكان كل منها مليوناً نسمة فأكثر، وتأتي الرياض في القمة، إذ يقطنها ثلاثة ملايين ومئتا ألف نسمة^(١٤).

المدينة والقريّة: علاقة قديمة

يقول الدبلوماسي الهولندي فان دي مولين في عام ١٩٥٢م (١٣٧٢هـ):
 "أخذت الدولة (في السعودية) ترشد أصحاب المزارع في الواحات والمدن عن أحسن الطرائق لزراعة أراضيهم والاستفادة منها... وبدأت فرق من المتخصصين في حفر الآبار، وأصبحت هناك مساق عامّة يتوافر فيها الماء للناس والإبل داخل الرياض وخارجها، وسرعان ما علمت القبائل المجاورة والبادية بأن الرياض باتت مصدراً يمكن الاعتماد عليه في تأمين المياه. وطالما أن الملك وفر المياه وهي أولى

(١٣) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. نشرة تطوير. العدد ١٩، لسنة ١٤١٧هـ، ص ٢، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(١٤) وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثانية، ١٩٧٥ - ١٩٨٠م.

ضرورات الحياة فإنه بكرمه المعهود سيتكرم بتوفير ثاني ضرورات الحياة وهو الطعام. ومن هذا المنطلق جاء الناس من البادية والقرى ينصبون خيامهم بمقربة من أسوار الرياض، وكذلك قرب القصر الملكي حيث أقام الملك مراكز لتوزيع المواد الغذائية إضافة إلى إمدادات وفيرة من المياه". ذلك ما رآه (فان دي مولين) في عام ١٩٥٢م (١٣٧٢هـ)، وقد تنبأ لاحقاً باستمراره حيث قال: "ومن الجدير بالذكر أنني عندما حضرت إلى الرياض لأول مرة في عام ١٣٦٥هـ (ديسمبر - ١٩٤٤م) كانت بلدة يزيد عدد سكانها بقليل عن خمسين ألف نسمة، أما عدد سكانها في عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) فلا بد أنه زاد إلى ما يقرب من مئتي ألف نسمة، ولن تكون هناك فيما يبدو أية حدود يتوقف عندها التوسع والزحف العمراني للرياض"^(١٥).

ذلك ما رآه الدبلوماسي الهولندي في حينه وما تنبأ به آنذاك، ولكن الواقع اليوم يشهد بصدق ذلك المنظور بل فوق ما يستطيع أن يتخيله أي إنسان حيث زاد اليوم العدد عما توقعه (فان دي مولين) بثلاثة ملايين نسمة. وهذه نتائج متوقعة للمركز الحضري وطبيعة العلاقة مع القرى التي هاجر أبناؤها على أمل العودة إليها، ثم استقروا في مدينة الرياض حيث تشير دراسة (العبيدي وابن سعيد في عام ١٤١٥هـ)^(١٦) حول "اتجاهات طلاب الجامعات نحو العمل في المدن والقرى السعودية" إلى أنه كلما طال مدة الهجرة قلّ احتمال عودة المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية^(١٧).

(١٥) وزارة الشؤون البلدية والقروية، خبر في جريدة الشرق الأوسط، ١٤١٧هـ.

(١٦) نشرة (تطوير الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض)، العدد الرابع عشر ١٤٠٥هـ، ص ٦-٧.

(١٧) العبيدي، إبراهيم بن محمد، عبد الإله بن سعيد، (١٤١٥)، "اتجاهات طلاب الجامعات نحو العمل في المدن والقرى السعودية"، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ٨٨ - ٨٩.

خاتمة:

هكذا نرى أن العلاقة بين المدينة والقرية تظل متأثرة بعوامل الطرد من القرية والجذب نحو المدينة، حيث يستمر تيار الهجرة بالتوجه نحو المدينة رغم تدني مبررات الهجرة سواء بحساب الأرباح والخسائر الفردية، والوطنية أو بحساب دوافع الهجرة، حيث ازدهرت القرى، ولم تعد مناطق طرد، ولم تعد المدينة منطقة جذب متميزة، ولكن تبقى القناعات أو عملية إبدالها في المرحلة القادمة لتبدأ الهجرة العائدة نحو القرى، وليشعر سكان القرى بالقناعة الذاتية بأن المنطقة التي يقيمون فيها لا تقل أهمية عن المناطق التي يزعمون الهجرة إليها، من حيث فرص التعليم والعمل والمستقبل الاقتصادي والمكانة الاجتماعية، وحتى يحدث ذلك تظل القرية متأثرة بعلاقة غير متكافئة مع المدينة لا في جانب القرية ولا في جانب المدينة ذاتها.